Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

مساهمة المؤسسات الناشئة في ترقية النشاط الاقتصادي بالجزائر

The Contribution of Emerging Enterprises To The Promotion of Economic Activity in Algeria

بن عياد محمد سمير[1]،منصوري هواري[2]، زادي أحمد[3]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية

benayadsamir@yahoo.fr

[2] جامعة أحمد دراية أدرار ، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر،

Sayah.2013@yahoo.fr

[3] جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، ، مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغربية

Zadiahmed2@gmail.com

المؤلف المرسل: بن عياد محمد سمير، Ben Ayad Mohamed Samir :الإيميل: benayadsamir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021-10-01 تاريخ القبول: 2021-10-07

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر، وإبراز مكانتها في تنويع الاقتصاد الوطني، للخروج من الريع البترولي ،حيث تسعى السلطات إلى دعم هذه المؤسسات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بالتمويل الغير التقليدي المبني على الدعم بدون فوائد وتطوير الأفكار المبدعة للاستثمار والتي تحقق العوائد المربحة ، مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة وتشجيع الفئة الشبابية في إنجاز المشاريع التي تحقق الثروة خاصة الشباب المتخرجين من الجامعات ، وهذا ما يسمح لهم من تحقيق طموحاتهم المستقبلية ، كما أن هذه المؤسسات ستمكن الدولة من استغلال الطاقات البشرية المؤهلة نحو دفع عجلة التنمية الوطنية للأفضل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة،الريع البترولي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأفكار المبدعة للاستثمار،الطاقات البشرية المؤهلة.

Abstract:

This study seeks to shed light on the reality of emerging enterprises in Algeria, and to highlight their position in diversifying the national economy, to get out of the oil rent, as the authorities seek to support these enterprises and small and medium enterprises, By unconventional financing based on interest-free support and developing creative ideas for investment that achieve profitable returns, thus contributing to reducing the unemployment rate and encouraging the youth group in the implementation of projects that achieve wealth, especially for young people graduating from universities, This is what allows them to achieve their future ambitions, and these institutions will enable the state to exploit qualified human resources towards advancing national development for the better.

Keywords: Emerging enterprises, Petroleum rents, Small and medium enterprises, Creative ideas for investment, Qualified human resources.

مقدمة:

إن العالم الإقتصادي المعاصر يشهد تسارعا فرضته العولمة وما صاحبتها من تغير في البيئة الاقتصادية ، وتسعى الدول النامية أن تواكب هذا التسارع بهدف ضمان بقاء منتجاتها وأسواقها في السوق الدولية، فقد بدأت بالاهتمام في تدعيم وتطوير المؤسسات الناشئة والجزائر على غرار هذه الدول تعمل على مساعدة هذه المؤسسات بغية التحرر من الريع البترولي، وبهدف مساعدة الشباب وخاصة فئة الطلبة حاملي الأفكار المبدعة واستغلال الطاقات الراكدة في جميع المجالات (الصناعية، الفلاحية، الطاقات المتجددة ..) والتي توفر الثروة، فقد قامت الجزائر بإنشاء صندوق وطني لتمويل المؤسسات الناشئة لتشجيع الشباب حاملي المشاريع، باعتباره حلقة مهمة في التنمية المستدامة، كما أنه سيساهم في تمويل مشاريع الجالية بالمهجر، والتي لها الخبرة الكافية في تحقيق طموحاتهم .

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو واقع المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية؟

وتتمثل أهمية هذا البحث في ما يلي:

- الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في مجال الاستثمار خارج قطاع المحروقات .
- تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .
- مساهمة حاضنات الأعمال في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة وفقا للإستراتيجيات التعاونية التشاركية .
- أهمية الحظائر الصناعية في الاستثمار المشترك بين الجامعات والمؤسسات الناشئة.

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي المؤسسات الناشئة؟
- ما هي مميزات الشركات الناشئة؟
- ما هو الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الدراسات السابقة:

•دراسة (بزيربة أمحمد، أوسرير منور، 2012) بعنوان "واقع النمو الصناعي في اقتصاديات الأسواق الناشئة -حالة الصناعة الإلكترونية- " ،هدفت الدراسة إلى التعرض لواقع هذه الصناعة في وهي في نفس الوقت الصناعة الأساس التي تقوم عليها ثورة المعلومات والاتصالات في العالم، وأهمية الصناعة الإلكترونية و واقعها في الاقتصاديات الناشئة ثم التطرق إلى التجربة الهندية مع هذه الصناعة بالإضافة إلى أسباب قصور هذه الصناعة وآليات إقامتها في الاقتصاديات الناشئة .

•دراسة (هشام بروال، جهاد خلوط، 2017) بعنوان "التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة"، هدفت الدراسة إلى إبراز واقع وأهمية وجود برامج للتعليم والتدريب المقاولاتي والذي من شأنه ترقية وتنفيذ الأفكار المبتكرة لدى الشباب الذي يسعى إلى إنشاء المؤسسات التي تحقق طموحاتهم .

•دراسة (علاء الدين بوضياف، محمد زبير، 2020) بعنوان "دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر"، الهدف من هذا البحث هو إبراز الدور الذي تلعبه الحاضنات التكنولوجية من خلال مساهمتها في تعزيز مستوى الإبداع وكذا تفعيل العلاقة بين مراكز البحث والمؤسسات الناشئة من خلال تحويل تلك الأفكار إلى مشاريع ناجحة توجه الاقتصاد الوطني إلى مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية. يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

المحور الأول: المؤسسات الناشئة

يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة أمرا ضروريا لكل باحث في هذا المجال أو الموضوع في دراسته وتحليله، وكذا أمام مقرري السياسات التنموية في مختلف الدول، مما يسهل عليهم إعادة برامج تنموية ووضع مخططات إستراتيجية، ذلك لتعدد مفاهيم المؤسسات الناشئة في العالم (حازم، 2005، صفحة 08) .

مميزات الشركات الناشئة **Startups :**

- شركات حديثة العهد: نعم هي كذلك، يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف الشركات الصغيرة وقولبتها على أنها شركات ناشئة.
- شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو الخسارة .

- شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة **Startup** هي إمكانية نموها السريع وتوريد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

وبتعبير آخر، إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جداً.

-شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز الـ **Startup** بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة **Innovative** ،وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية حيث يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة **startups** على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

- شركات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى الشركة الناشئة **Startup** على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جداً بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على **startups** نذكر أمازون، **Apple**، جوجل، ايكروسوفت..

إذن معنى الشركة الناشئة **Startup** هو مصطلح يستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها إحتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة (بورنان و علي، 2020، الصفحات 133-134).

أولا- البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من عشرة عمال، والمؤسسات الصغيرة هي تلك المؤسسات التي يعمل بها ما بين عشرة إلى خمسين عاملا،أما التي تشغل ما بين خمسين إلى مئة عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة،وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة (السيد و عبدة ، 2004، صفحة 48).

ثانيا- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 7.6.5منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها (بنين و عبد الحق، 2013، صفحة 03).

كما يعتبر هذا القانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها: " تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها ولتحقيق هذا تم إبرام برتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية اللازمة لاحتياجها عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويلها، وتسويق وتصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية (سامية،، 2017، صفحة 154).

كما شهد هذا القطاع عدة محاولات لتعريفه، نظرا لغياب التعريف الرسمي إلا غاية إصدار القانون. رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمر سنة2001 والمذكور سابقا المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والذي يعتره التعريف القانوني والرسمي للجزائر فحسب المادة الرابعة منه تعرف المؤسسة الصغيرة و ،المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

- تشغل من 1إلى 250 شخص.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

وبالنسبة لهذا القانون معيار الاستقلالية يعني أن 25% من رأس مالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار أو تكون إيراداتها ما بين 100و 500 دج.

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة لصغيرة بأنها مؤسسة تشتغل ما بين 10 إلى 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دينار جزائري .

وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

وقد حينت الجزائر هذا القانون (01-18)، حيث سنت قانون توجيهي جديد في 22 جانفي 2017،لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،وقد تم تغيير قيمة رقم الأعمال حيث: لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار،أو حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

إن اختلاف التعريفين يكمن في رفع سقف رقم الأعمال من جهة، بالإضافة إلى اعتماده بعد التشغيل، والهدف منه هو تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين التنافسية تحديث القانون 01-18 واستبداله بالقانون 02-17 هو تشجيع لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين التنافسية وقدرتها على التصدير، وكذلك تحسين نسبة الإدماج الوطني وترقية نشاطها الصناعي، ويتضمن النص عدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات، لا سيما ما يتعلق بإنشائها، والبحث والتطوير، الابتكار. (الرزاق و شماس، 2018، صفحة 153).

المحور الثاني: مساهمة حاضنات الأعمال في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقدم حاضنات الأعمال العديد من الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي لا تعد آلية أو جهازا يوفر دعما ماليا أو إداريا فحسب، فهي تعتبر آلية من آليات تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، حيث تعمل على توفير البيئة الملائمة لتمارس المؤسسات المنتسبة لها نشاطها، وتقدم لها المعلومات الضرورية المتعلقة بالسوق والمنافسة ومصادر التمويل المختلفة، وترافق المؤسسات في تحويل أفكارها الإبتكارية إلى مشاريع ومؤسسات قائمة بذاتها وقادرة على المنافسة والاستمرار.

وتساهم حاضنات الأعمال تعزيز القدرة الإبتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

أولا: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم منتجات جديدة.

الابتكار في المنتوج هو عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتوج جديد أو تطوير المنتوج السابق وهذا بغية الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين له، أو بتعبير آخر كسب سوق جديدة. ولا يمكن الابتكار في المنتوج أن يعود على المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة بالعائد المرجو ما لم يكن مقبولا لدى الشريحة المستهلكة له. ويتمثل الخطر الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تفوق المؤسسات الأخرى في ابتكار منتوج قد يكون ذو جدوى اقتصادية من جهة ويضر بالمؤسسة المتخلفة عن الابتكار من جهة أخرى (الزهراء، 2019، صفحة 108).

المحور الثالث: دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

يمكننا استخلاص دور الحاضنات في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 18-170 الصادر سنة 2018، والذي يحدد مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار التي تم استناد إليها مهام حاضنات الأعمال في الجزائر حيث تسمى بمشاتل المؤسسات، ويتمثل دورها في:

- احتضان المؤسسات في طور الإنشاء.
- تنفيذ برامج عصرنة المؤسسات.
- مساعدة مؤسسات في تعزيز مواردها البشرية.
- دعم المؤسسات التي تواجه صعوبات بسبب نقائص في مجال التنظيم والتسيير المالي أو المتوقع في السوق.
- منح دعم تقني ومادي للمؤسسات المناولة لمطابقة منتوجاتها.
- تشكيل منظومة للإعلام الإقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(مدخل، و عبد الوهاب ، 2020، صفحة 218).

المحور الرابع: الإستراتيجيات التعاونية كسبيل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

يعد كلا من التحالف الإستراتيجي والشراكة من أشكال التعاون، إلا أن التحالف يكون بين الأطراف المتنافسة، وعادة يكون بين الشركات الكبيرة،أما الشراكة فيمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة ولا تأثير للحجم عليها،كما تعتبر التحالفات الإستراتيجية نوعا خاص من الشراكة، وسيتم التركيز في هذا المجال على إستراتيجية المشاريع المشتركة والتحالفات الإستراتيجية.

أولا: إستراتيجية المشاريع المشتركة.

ويعبر المشروع المشترك عن مشاركة مؤقتة بين طرفين أو أكثر من أجل إنجاز عمل محدد، ويتم اعتماد هذه الإستراتيجية من طرف المؤسسات التي تسعى إلى دخول الأسواق الدولية، بوجود مجموعة من الدوافع أهمها:

- القيام بأعمال لا يمكن للمؤسسة منفردة القيام بها من حيث الإمكانيات المادية.
- الحاجة إلى خبرات في مجالات عديدة.
- أسباب قانونية، حيث تشترط كثير من الدول على المؤسسات الأجنبية مشاركة مؤسسات محلية في أعمالها.
- قد تتطلب بعض المشاريع مشاركة المؤسسات المستفيدة منها، من أجل تخفيض التكاليف، مثل مشاريع الخدمات، كالمرافق ومراكز المعلومات.
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- دخول الأسواق الدولية والرغبة في التصدير.

وتوجد ثلاثة أشكال لإستراتيجية المشاريع المشتركة،وهي كالآتي:

1- إستراتيجية شبكة العنكبوت:

حيث باعتماد هذه الإستراتيجية تقوم مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة بشبكة من المشاريع المشتركة تحقيقا لمجموعة الأهداف المنتظرة من المشاركة، ومواجهة المؤسسات الكبيرة التي تهدد بقائها واستمراريتها وتعرف أيضا بإستراتيجية الشبكة والنمو الجماعي باعتبار أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تبني علاقات تعاون من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الربط الرسمية وغير الرسمية مثل التقاعد من الباطن، وذلك بهدف التطور والنمو،وتحويل الموارد وتوسيع سوق الصادرات والابتكارات الخاصة بجودة المنتوجات والعمليات الإنتاجية، مع المحافظة على المرونة وقابلية الإبداع كما تساعد هذه الإستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجنب مخاطر نمو الحجم، والتنويع،وترفع من قدراتها التنافسية وتمكنها من تعبئة مواردها الخارجية.

2- إستراتيجية المصاحبة ثم الانفصال:

وتتفق هذه الحالة مجموع من المؤسسات على القيم بمشروع مشترك له هدف محدد وضمن فترة زمنية محددة، ثم تنفصل هذه المؤسسات، وتعتمد هذه الإستراتيجية في حالات محدودية الموارد المالية لاستغلال بعض الفرص البيئية المتاحة.

3- إستراتيجية التكامل المتتابع (مقدمة للاندماج) :

حيث تبدأ العلاقة بين المؤسسات المتشاركة ضعيفة ثم تنمو وتعزز المشاركة بينها تمهيدا لتحقيق الاندماج، وتنتهج هذه الإستراتيجية، بهدف تجنب المخاطرة التي قد تنتج عن الاندماج الكلي. (عمر، 2013، الصفحات 166-167).

المحور الخامس: التنويع الإقتصادي ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي:

بالمعنى الواسع فالتنوع الإقتصادي يعني أنه على البلد أن ينوع إنتاجه لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات فالبنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط على غرار الجزائر ،فالتنوع الإقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير غير نفطي ومصادر غير نفطية للإستيراد كما يعني مصطلح التنويع الإقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الإقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا ،أما بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنويع الإقتصادي، هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية ،إن التنويع الإقتصادي هو عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ،فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنويع الاقتصاد أمرا ممكنا وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي تقريره سنة 2009 أن بناء مؤسسات جديدة يعتبر أمرا ضروريا لتنويع صادرات أي بلد ،إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا ،كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل أخرى هامة وضرورية لنجاح هذه المؤسسات تتمثل في وجود بيئة تحتية فعالة لا سيما في ميدان النقل والاتصالات من أجل

تخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها سياسات اقتصادية كلية مستقرة وقطاع مالي متطور ،سعر صرف مناسب وسياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق وحسين من تنافسية الصادات وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات والمحلية تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (شكوري، 2012، صفحة 63).

المحور السادس: قانون الخوصصة:

انطلاقا من سنة 1980 وقبل الوصول إلى مسألة خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر بالعديد من التجارب مثل إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، استقلالية المؤسسات، الشركات القابضة العمومية، وكل هذه التجارب لم تمكن من جعل الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي فعالا قادرا على إنتاج الثروة، كما أنها لم تمكنه من المساهمة في جعل العرض الكلي أقل صلابة.

إن العلم الاقتصادي و التسيير لما يتوصلا بعد إلى إنتاج قواعد ومبادئ التي تسمح بتسيير بصفة فعالة القطاع العمومي الواسع (المسيطر) مع ميكانيزمات السوق، وتحديدا حتى لا يكون القطاع العمومي مسيطرا فإنه يمثل من 15 إلى 35 بالمائة من القيمة المضافة بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

المحور السابع: الحظائر الصناعية في الجزائر.

إن الحظائر الصناعية في الجزائر هو جزء من إستراتيجية وطنية طموحة، تهدف على وجه التحديد إلى الالتحام مع مجتمع المعرفة، وإعطاء أولوية مطلقة لتعزيز الصناعة والبحث والابتكار في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتؤدي إلى إنشاء العديد من الأقطاب الصناعية الكبرى، ويمكن أن تشكل قاعدة للشبكات الصناعية التي تعمل على نموذج التجمعات (الكلاستر) إذ ينصب الاهتمام على مشاريع الحضائر الخمسة والتي تقع معظمها من المدن الكبرى وهي:

-الحضيرة التكنولوجية: سيدي عبد الله (بالقرب من الجزائر العاصمة) والموجهة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتكنولوجيا الحيوية، بشراكة مع مؤسسة **SNVI-Daimler** وجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، والمدرسة العليا للتكنولوجيا رويبة.

- حضيرة سيدي بلعباس: ويتركز النشاط فيها حول الإلكترونيات (تكنولوجيا الفضاء والاتصالات)، وتضم مؤسسات مثل: إيني، سيتل، إنتل، ألفاترون، وجامعات سيدي بلعباس وتلمسان.

- المنطقة الصناعية في عين سمارة وواد حميميم (قرب قسنطينة): والموجهة أساسا نحو تكنولوجيا الإعلام والاتصال **tic** والصناعة الميكانيكية، مع شركاء صناعيين مثل **Sofame**، **Somatel**، **SOFARE** ، **Garman**، **Emo**،**Etrag**،**Libber** وغيرها من الشركاء مثل جامعة قسنطينة.

-حضيرة وادي تليلات (بالقرب من وهران): يتعلق النشاط فيها بالميكانيك. وتضم الفاعلون الرئيسيون **Renault**،**SNVI** هيونداي، سوفاك، ومقاولي الباطن في مجال الإلكترونيك والكيمياء والبلاستيك ،التعدين، إلى جانب هذه المؤسسات يوجد عدة جامعات مثل جامعة وهران،جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا، والمدرسة العليا للعلوم والتكنولوجيا بوهران، والمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات.

- حضيرة بجاية: التي تم الإشارة لها سابقا للصناعات الغذائية، والمجتمعة حول المؤسسات البحثية مثل المدرسة العليا للفلاحة**INA** و**inraa** المعهد الوطني للبحوث الزراعية**INRF**المعهد الوطني للبحوث الغابية وجامعة هواري بومدين وجامعة بجاية، ومركز البحث في الصناعات الغذائية، وكذا مخابر ملبنة الصومام وسوفيتال ومجمع إيفري، ومؤسسة سيم ورويبة.

المحور الثامن: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب وزارة الصناعة و المناجم بالجزائر.

في الجزائر لم يحظى قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي من أجل لعب دور ملحوظ في إطار مساعي التنمية المنادى لها منذ الاستقلال، أما حاليا فهي تحظى باهتمام كبير في إطار الاهتمام (دهان، و محبوب ، 2020، الصفحات 744-745).

الجدول (1): إحصائيات حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 2019

العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 30/ 2019/06	**1171945**
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة خلال السداسي الأول من **2019**	**31194**
عدد المؤسسات المتوفاة (الخاصة المنقطعة)	**8195**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	**102055**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	**244**
كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عدد المؤسسات بالنسبة لـ**(1000** ساكن) الأشخاص المعنوية /المعدل الدولي	**16/45**
التشغيل عامل	**2818736**
الاستيراد (مليون دولار)	**2214695**

(المناجم، 2019)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2019 إلى 1171945 مؤسسة، في حين أنها قد شغلت 2818736 عامل.

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن المؤسسات الناشئة تعد قاطرة نجاح للاستثمار، وهذا من خلال الحاضنات التي ستعمل على تدعيم الشباب خريجي الجامعات من تجسيد مشاريعهم وإبداعاتهم الفكرية على أرض الواقع، كما أنها ستساهم في تخفيض نسبة البطالة، حيث تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتسعى الجزائر جاهدة إلى تدعيم هذه المؤسسات بإنشاء وزارة خاصة بها (وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة)، بهدف تشجيع الشباب حاملي الأفكار المبدعة في مجال الاستثمار المربح.

وعليه تقترح هذه الدراسة:

•التدعيم المباشر للمؤسسات الناشئة ورقمنة المشاريع بها، وتسهيل إنشائها بتخفيض ملفات الإنشاء.

•الاهتمام بالخبرات التي يمتلكها الشباب في المهجر وتدعيمها ماليا.

•تشجيع الابتكارات المبدعة خاصة في المجال التكنولوجي والطاقات المتجددة.

•تشجيع المؤسسات الناشئة المشتركة وتمويلها من قبل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

•العمل على وضع إتفاقيات بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

قائمة المراجع:

الزهراء ,ع .ف .(2019). *حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار،دراسة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر، .*

السيد ,ف & .,عبدة ,س .(2004). *الصناعات الصغيرةوالمتوسطة ودورها في التنمية* .مؤسسة باب الجزائر.

بن سديرة عمر. (2013). ، *مذكرة دكتوراه، التحليل الإستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسات ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف،.* سطيف: جامعة فرحات عباس،سطي.

بورنان ,م & .,علي ,ص .(2020). *الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، .*

جعوط عبد الرزاق، و كمال شماس. (2018). *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تنمية القطاع الصناعي الجزائري.* مجلة دفاتر.

دور شبكات المؤسسات في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2020بسكرةجامعة محمد خيضر بسكرة.

سامية، ,م .هـ .(2017). *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الإقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي .*

لزمد شكوري. (2012). *وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك ،نقود ومالية.* جامعة تلمسان.

مدخل، ,خ & .,عبد الوهاب ,د .(2020). *أثر خدمات الأعمال على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة لواقع المؤسسات في ولاية الوادي* .الوادي .

مناور حداد، الخطيب حازم. (2005). دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في الأردن. *مجلة اربد للبحوث والدراسات ، 9* (1).

*واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، ، يومي /06/05ماي*2013*/2013*جامعة الوادي

وزارة المناجم. (2019). *معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. العدد 35.